الجواري ومواقفه من الدراسات اللغوية والقرآنية

م.د. هادي خلف رسن القرناوي
جامعة البصرة كلية التربية / القرنة

ملخص البحث

سعت الدراسات النحوية إلى تجديد نفسها ومحاولة تيسير علم النحو منذ وقت مبكر وازداد الأمر في العصر الحديث ، ومن أشهر ميسري النحو المعاصرين الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي ألف كتباً عدة حاولت أن تيسر علوم النحو وقد قدم آراء عدة جريئة في النحو دعت إلى التخلص من الشاذ والغريب واعتماد الاستقراء وليست القضايا العقلية والمنطقية لفهم النحو.

يحاول الباحث الكشف عن تلك الآراء وتطبيقاتها في دراسات الجواري النحوية وإفادته من القرآن الكريم والشعر الفصيح في تيسير النحو.

Al-Jawary and His Position from the Linguistic and Quranic Studies

Lect. Dr. Hadi Khalif Resen Al-Qurnawi
University of Basrah \ College of Education-Qurna

Abstract:

Grammatical studies have endeavored to renew themselves and simplify the grammar science since in the early stage of the modern era. Dr. Ahmed Abdul-Settar Al-Jawari is considered as one of the well-known simplifier grammarians who authored many books attempted to abridge the grammatical sciences. He introduced many dare perspectives called for getting rid of the irregular and the odd as well as to adopt extrapolation, not the mental and logical issues of grammar understanding. The present study aims at exploring those perspectives and their applications in Al-Jawari's grammatical studies and how he made use of the Holy Qur'an and the standard verse in simplifying the grammar.

توطئة

عنى العرب عناية بالنحو ؛ بوصفه المادة الأبرز في الدراسات اللغوية والفكرية العربية ، ولارتباط الدراسات النحوية ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة ، وتعالقه مع القرآن الكريم (كتاب العربية الأول)، ولم تقتصر عناية العرب بالنحو على العصور الماضية فحسب ، بل تواصلت تلك الدراسات وصولاً إلى العصر الحديث ، إذ ظهر أعلام كبار جعلوا همهم الأول والأخير الدراسات النحوية والقرآنية ، والحفاظ على بنية اللغة العربية وخلودها .

ولعل من أبرز علماء العربية في العصر الحديث الذين هيأهم الله تعالى لخدمة العربية وحمايتها من تغليب العاميات وسيادة اللهجات وتفشي اللحن ، النحوي البارز الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، الذي بذل جهوداً لا يستهان بها في دراسة اللغة وقدم ابحاثاً عدة في خدمة العربية ، تاركاً بذلك انجازات عدة في مضمار الدراسات النحوية القرآنية كان لها الأثر الكبير في نفوس الدارسين .

سيرته :

ولد أحمد عبد الستار الجواري عام ١٩٢٤ في الكرخ في مطلع محرم الحرام لعام ١٣٤٣هـ من أسرة عرفت بالتزامها الديني وقد أتم دراسته في مدارس الكرخ ، ثم التحق في دار المعلمين العالية (كلية التربية في ما بعد) ، وحصل على شهادة البكالوريوس بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف عام ١٩٤٣هـ ، فأُرسِلَ ببعثة دراسية إلى القاهرة وحصل على شهادة الماجستير في الأدب العربي بمرتبة الشرف سنة ١٩٤٧م عن رسالته (الحب العذري) ، ثم عاد للعراق ودرّس في دار المعلمين العالية، ثم أصبح معاوناً للعميد ثم عاد لجامعة القاهرة لإكمال الدكتواره ، وقد نال مرتبة الشرف عن رسالته (الشعر في بغداد) ، وذلك عام ١٩٥٣ ، وحاول أن يتتلمذ في النحو على كبار علماء العربية على الرغم من تخصصه الأكاديمي في الأدب فجمع بين غصني العربية: نحوها وأدبها .

إذ درس على يد طه الراوي ، ومحمد مهدي البصير، وأحمد الشايب وأحمد أمين، وكان مهتماً بالدراسات القرآنية متعلقاً بها .

شغل مناصب عديدة في وزارة المعارف (ثم وزارتي التربية والتعليم العالي) ، فقد عمل في دار المعلمين العالية ، ثم عميداً لكلية الشريعة ، ثم أستاذاً في كلية التربية حتى عام ١٩٦٢ ، واختير وزيراً للتربية عام ١٩٦٣ ، ثم عاد للتدريس في جامعة بغداد وانتخب مرة ثانية نقيباً للمعلمين عام ١٩٦٨، ورئيساً لاتحاد المعلمين العرب عام ١٩٦٩ ، ثم وزيراً للتربية والتعليم ١٩٦٨ ، فوزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية حتى سنة ١٩٧٥ ، ثم وزيراً للتربية مرة أخرى ومشرفاً على الأوقاف حتى عام

١٩٧٩م ، انتخب عضواً في المجمع العلمي العراقي من ١٩٦٥ – ١٩٧٨ ، ثم أُعيد انتخابه عام ١٩٧٩ ، ثم عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وعضواً في مجمع اللغة العربية في دمشق ومجمع اللغة العربية بعمان ، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية واللجنة الاستشارية لمشروع السلطان قابوس للأسماء العربية والعديد من الجهات الأخرى.

لبى نداء ربه في الساعة الحادية عشرة والنصف من ظهر الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ الموافق ٢٢ / ١ / ١٩٨٨[١].

من أبرز كتبه :

١) الحب العذري القاهرة ١٩٤٨ .
٢) الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري بيروت ١٩٥٦م وأُعيد طبعه طبعات عدة.
٣) نحو التيسير (بغداد ١٩٦٢) .
٤) المقرب لأبي عصفور الاشبيلي (تحقيق) بغداد ١٩٧١ .
٥) نحو الفعل (بغداد ١٩٧٤) .
٦) نحو القرآن (بغداد ١٩٧٤) .
٧) أسلوب التفضيل في القرآن الكريم (بغداد ١٩٨٧) .
٨) نحو المعاني (بغداد ١٩٨٧) .

عشرات البحوث في اللغة والأدب [٢].

عُرف الدكتور الجواري بأنه صاحب ((ادراكٍ شامل للقواعد والأسس في النحو والصرف وقابلية كبيرة لتطبيق ذلك، فلقد كان فهمه لتطور الحضارة الإنسانية واطلاعه الواسع على لغة العلوم وخصائصها ومميزاتها وما تحتاجه من ذمة ومعرفة أمراً عجيباً إذ عمل على الاستفادة منها لتتمكن الأمة من مسايرة ركب الحضارة ... وكان صاحب قدرة على التحليل والتركيب والاستنباط...)) [٣].

موقفه من الدراسات القرآنية :

كان الجواري حريصاً على الدراسات القرآنية مهتماً بها مؤمناً بأن ((دراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه، وتمهيد سبله المتوعرة المتنوعة ... وأذن فتراكيبه وأساليبه ، هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة التراكيب العربية والأساليب العربية))[٤].

ولعل من أهم دعوات الجواري أنّه كان حريصاً على تخليص النحو العربي من الشواهد الشاذة إذ يقول: ((ومن أشنع سقطات النحاة أنهم كانوا مهازيل في الرواية، فأن في كتب النحو كثيراً من

القواعد قامت على شواهد لا يعلم قائلها، بل أن كثيراً من تلك الشواهد غريب على أساليب العرب المعروفة في ما روى من مأثور أدبهم)) [٥]، ويبدو أن هذا الرأي من الآراء المتكررة التي رأت أنَّ الشواهد الشاذة أثقلت الدرس النحوي كثيراً وأتعبت الدارسين على الرغم من أنها لم تقدم إضافة مفيدة فكل شاذ متروك ، لكن الدرس النحوي لمّا يزل للأسف يركز على تلك الشواهد ويتعب طلبته بمعرفة نحوها واستظهارها ، وهذا الرأي للجواري يدخل أيضاً في باب تيسير النحو العربي وتخليصه مما أثقله من شواهد مصنوعة.

وبعد أن يقف الجواري وقفةً مطولة عند مواضع المبتدأ والخبر، مقتنعاً بخيبة الربط بين المسند إليه والمسند في هذا الباب النحوي مؤكداً أنَّ بعض الأسماء تكون مشحونة بالمعنى ، فلا تحتاج إلى مايصفها أو يسند إليها ويعزز ذلك بالأمثلة خالصاً للقول إن التعبير الفني القرآني:

((جنى عليه تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولا سيما طرفاها اللذان يُعرفان بالعمدة ، وتقدير مالم يذكر منهما ، وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في النفس .... وهو بعد ذلك كله تضييع لفنية الأسلوب لايغتفر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل))[٦].

ويقف الجواري بتأنٍّ عند قول النحاة بأن الفاعل عمُدة وهو واجب الذكر في الجملة العربية لكن الاستقراء القرآني يثبت وجود الكثير من الآيات التي أُستغني فيها عن ذكر الفاعل ؛ لأنّه معلوم مفهوم من السياق .

ويرى أنَّ التكلف في تقدير الفاعل غير الموجود أصلاً ((افتئات على النص وخروج به عن حقيقة معناه وواقعه ، وهي التي تجر إلى التهاون في دقة التعبير والإستهانة بها ، ثم تفضي كما أفضت إلى رخاوة في ضبط الأفكار واضطراب في المقاييس)) [٧].

ويبلغ الجواري ذروة الانفتاح والتحرر في تخريجاته النحوية وآرائه الاستقرائية بحيث يرى أن الفعل وحده يكون أحياناً زاخرَ ((الدلالة واسعَ المعنى بحيث يقوم وحدة مقام التركيب بطرفيه)) [٨]، ويرى أنَّ قدامى النحويين لم يقدروا على التصريح بذلك على الرغم من قناعتهم به . وهذا يدلّ على أن الجواري لم يأت بآرائه اعتباطاً ، بل استقرأ كتب النحويين ووقف عندهم بغية أخذ ما ينفع ، وترك التعقيدات النحوية التي تعتمد على العقل والمنطق لا استقراء النصوص واستنباط القواعد منها.

وحين يقف الجواري عند حروف الجر يصّرح بالقول إنَّ ((العبارة القرآنية تتصرف في حروف الجر تصرفاً لا توافقه قواعد والنحو ، ولا أصول اللغة التي قصّرت في الاحاطة به فانتقصت من الدقة في أداء المعاني على الوجه الذي أدته العبارة القرآنية)) [٩].

ويصل غضب الجواري من النحويين ذروته عند حديثه عمّا اصطلح على تسميته بالأدوات إذ يقول: ((الذي لا يمكن أن يقبل في العقل أو الواقع تجريد الأسماء أو الأفعال من معانيها والحاقها قسراً بالادوات ...)) [١٠].

ويصف آراء النحويين في اسم الفاعل بالتهافت الذي لا يقوم أمام الاحتجاج .

ويعلل اصرار النحويين على آرائهم المعتمدة على المنطق بأن مرده ((إلى استمساكهم بالأصول التي رسموها لقواعد الإعراب واتخاذهم إياها سبيلاً لا يحيدون عنه مهما قيل الدليل العلمي على خطله أو ضيق حدوده عن استيعاب المادة العلمية)) [١١].

ولعلّ مما يحسب للجواري إفادته من اللهجات العامية في تحليله النحوي للنص القرآني[١٢]، وهو أمر يدل على حيويته وانفتاحه العلمي وابتعاده عن التزمن .

ويرى الجواري أنَّ استمرار العربية على سننها وقوانينها وقواعدها التي كانت عليها واستمرار حلاوتها وطلاوتها يعود الفضل فيه إلى القرآن الكريم [١٣].

ويقف الجواري وقفات طويلة عند بعض آي القرآن الكريم راداً آراء النحويين فيها ومناقشاً منشأ مواقفهم منها ، فهو على سبيل المثال يتحدث عن حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه في أسلوب تفرّدت به العبارة القرآنية ، وقضت قواعد النحو أن يهجر فلا يستعمله المنشؤون ، ويكثر ذلك حين يكون المحذوف المتصور علة لما قبله أو بعبارة النحاة مفعولاً له أو سبباً ، من ذلك قوله تعالى في سورة هود: ﴿**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ**﴾[١٤] ، فقد أشار الزمخشري عند حديثه عن الآية إلى ((أن تفسير أن يقولوا هنا بمعنى مخافة أن يقولوا))[١٥].

وبعد أن يورد الجواري أمثلة عديدة للحذف ويستقصي جماليات أسلوبها يخلص للقول إنَّ النحاة ((لو التزموا اسلوب البحث العلمي لجعلوا من كل الاستعمالات القرآنية أُسساً لقواعدهم ، ولأوسعوا بذلك مجال التصرف في فنون التعبير ، ولأفسحوا طريق الاقتداء بأساليب العبارة القرآنية مما يزيد صور التعبير نماء وثراءً)) [١٦].

إنَ الجواري في مباحثه كلها في نحو القرآن يؤكد خصوصية التعبير القرآني ومباينته لقواعد النحاة التي ألزموا الناس بها بمسوغات معتمدةٍ على المنطق، لا على القاعدة المشتقه من الكلام ، فهو حين يتحدث عن حروف الجر يذهب إلى القول : إنَّ ((العبارة القرآنية تتصرف في حروف الجر تصرفاً لا توافقه قواعد النحو ، ولا أصول اللغة التي قصرت في الاحاطة به فانتقصت من الدقة في أداء المعاني على الوجه الذي أدته العبارة القرآنية)) [١٧]، ويقف عند تأويل الزمخشري لقوله

تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[١٨] ، وينقل عنه أن التعدية بـ(على) تتوجه على معنيين أحدهما : إن إتيانهم كان من فوق فأُتيَ بحرف الاستعلاء ... والثاني أن يراد قطع الوادي وبلوغ آخره [١٩] ، ومن هنا فأن الجواري يرى أن معنى الفعل لا يتقيد لكن يُفيد المعنى بالحرف الذي يدخل عليه . أي أن معنى الفعل يتغير بحسب سياق الجملة ، وهذا رأي يحسب للجواري ويتوافق مع النظريات الحديثة في اللسانيات

وحين يتحدث عن (غير وسوى) يؤكد ما أشار إليه سابقاً من خطل إلحاق بعض الأسماء والأفعال بالأدوات التي يباعد استعمالها استعمال الحروف بينها وبين ما وضعت له أصلاً ، ومن ذلك أنَّهم يعدّون (غير وسوى) أداتين للاستثناء ، ثم يبنون على ذلك أموراً في الإعراب ما أنزل الله بها من سلطان ، فيرون في (غير) أنّها تعرب إعراب ما يقع بعد (إلا) لو حلت محلها ، ويرون في (سوى) أنّها تعرب إعراب الظرف على رأي وإعراب (غير) بالحكم الذي سبق بيانه [٢٠].

ويخلص للقول بوجوب : أن ((تؤصل العبارة القرآنية أساساً للقاعدة النحوية تنفي عنها كل ما يجانب الدقة في استعمال الألفاظ وتثبت أن العربية لا يمكن أن تهمل جانب المدلول اللغوي في الألفاظ والأدوات ؛ لأنَّ اهماله يفضي إلى التهاون في دقة التعبير ، وفي أداء المعاني على الوجه الصحيح)) [٢١].

ولعلّ من الآراء المهمة التي أوردها الجواري أن معنى الزمن لا يمكن أن يكون جزءاً من اسم الفاعل وان وردت الدلالة عليه في سياق الكلام ؛ لأنّه في الحقيقة اسم ، وفيه معنى الحدث الذي يستدعي أحياناً كثيرة معنى الزمن ؛ بحكم انه لازم لوقوع الحدث ، ولكنه زمن غير معين ولا محدد كتحديده في الأفعال[٢٢] ويرى أن الزمخشري كان متخبطاً ومتناقضاً في تخريج قوله تعالى ﴿حم تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[٢٣]؛ ذلك أن الزمخشري كان حائراً متردداً في التخريج فكان يقول : ((فان قلتَ كيف اختلفت هذه الصفات تعريفاً وتنكيراً والموصوف معرفة ، يقتضي أن يكون مثله معارف ، قلت أما غافر الذنب وقابل التوب نعتان لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن وغداً ، حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون إضافتها غير حقيقية ، وإنّما أريد ثبوت ذلك ودوامه ، فكان حكمهما حكم آله الخلق ورب العرش .

وأمّا شديد العقاب فأمره مشكل؛ لانّه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير ، وقد جعله الزجاج بدلاً ، وفي كونه بدلاً وحده بين الصفات نبو ظاهر ، والوجه ان يقال لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد آذنت بأنها كلها أبدال غير أوصاف ...)) [٢٤]. من هنا يتبين لنا أنَّ

النحو العربي اول أن يستنبط قواعده من القرآن الكريم ، لكن النحويين القدامى حاولوا أن يوجدوا تخريجات للنصوص القرآنية تعتمد على التسويغ والضرورات وحاول الجواري تخريجها على وفق القواعد النحوية الأصيلة وابعادها عن التبريرات المنطقية .

موقفه من قضايا التيسير :

لم تكن محاولات تيسير النحو العربي جديدة بل كانت هذه المحاولات ممتدة عبر عصور النحو العربي بعد أن أدرك علماء النحو ودارسوه الصعوبات التي تكتنف هذا العلم ؛ ولذلك سعى بعض النحويين لذلك منذ وقت مبكر ومن ذلك محاولات ابن مضاء القرطبي الذي أكّدَ بعد استقراء طويل للنحو أن الكثير من قضايا النحو فيها ما ((ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها ، ذلك أن منها أجزاءً وضعت لا لتسدَّ حاجة لغوية ولا لتقضي حاجة فكرية ، وإنما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقية ، أو سد ذريعة ، أو رد اعتراض مسطور ، وأن منها أبواباً لم نفتحها الحاجة ولا طبيعة اللغة ، وانما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقية أو سد ذريعة أو رد اعتراض مُتَصوّر)) [٢٥] واستمر الأمر في دراسات المحدثين وبخاصة في مصر والعراق على يد ثلة من علماء العربية : فقد عالج إبراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو ، والاستاذ محمد أحمد عرفة في كتابه مشكلة اللغة العربية ، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه النحو الجديد ، ومصطفى جواد في بحثه وسائل النهوض بالعربية وتيسير قواعدها ، والدكتور مهدي المخزومي في كتبه ، وعباس حسن في اللغة العربية والنحو بين القديم والجديد وغيرهم[٢٦]

وقد دعا الجواري إلى ضرورة العناية بطرائق تدريس النحو والاهتمام بتوصيل المادة إلى المتلقي بلا عسر أو قسر واجداً ان ذلك ((أهم وأخطر من تيسير المنهج وتهذيبه وتبديله وتحويره ؛ لأن التدريس في حقيقة أمره ليس محض تلقين والقاء ، وإنّما هو قبل كل شيء تواصل فكري . ينبغي أن يقوم بمكان الفكر الواعي الذي يفقه الموضوع ويفهمه فهما عميقاً ، ويدرك الغرض الذي يعمل من أجله ، والغاية التي يُريد أن يصل اليها)) [٢٧].

وحين يذكر آراء النحويين في تعريف علم النحو ينقل تعريف الأشموني بأنه ((العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها)) [٢٨]، مشيراً إلى وجوب بأن يكون النحو شاملاً لعلوم العربية كلها لكن المتأخرين جعلوه مقتصراً على فن الإعراب والبناء وجعلوه قسيماً للصرف وعرّفوه بأنه علم يبحث في أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرف لها من الإعراب والبناء[٢٩].

ووقف الجواري طويلاً عند الإعراب بوصفه واحدة من المسائل التي شغلت النحو طويلاً وعدها بعض الدارسين مظهراً من مظاهر البدائية في اللغات وأن التخلي عنه اضحى ضرورة تحتمها سنة التطور وهذا ما سعت اليه اللهجات المحلية (العامية) ، لكن الأيام اثبتت أنَّ الإعراب أصلٌ من أصول العربية ومقوم من مقوماتها ، وقد اختلف الدارسون في أهمية الاعراب حتى أنَّه ((أصبح هم النحويين وكدهم ، حتى أنهم عزلوا عن النحو أصولاً أهم وأخطر وأفردوا لها علوماً أخرى ، وفرغوا للإعراب يفلسفون فيه ، ويعللون ، ويلتمسون له الأسباب ، والعلل ، والأصول ، واتسع بهم مجال البحث حتى لم يعودوا يصلون أوله بآخره ، ومبدأه بنهايته ، ووسيلته بغايته)) [٣٠] ولانبالغ إذا قلنا أن رأي الجواري هذا من أكثر آرائه انفتاحاً ؛ فهو يدرك أنَّ ما عقّد النحو العربي وأبعده عن الدارسين وصعّبه على المتلقين تركيزهم على التعليل والربط المنطقي ، ليؤكد ان الإعراب يجب أن يخدم الدلالة وليس العكس.

ولقد ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن حركات الإعراب لا مدلول لها ولا معنى وانما جُعلت لتسهيل النطق وللتخلص من الإسكان معرجاً على اختلاف قبائل العرب في التعامل مع الساكن والمتحرك [٣١]. وهذا الرأي لا يمكن الركون إليه ركوناً كلياً لما فيه من اشكالات ، فهو يجعل الإعراب أمراً تستدعيه ضرورة النطق ولا يخضع لقواعد وقوانين ثابتة .

ووقف الجواري طويلاً عند نظرية العامل ومذهبي النحويين فيها فمنهم مَن يرى أن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض ، فالمبتدأ والخبر يرفع أحدهما الآخر، والفعل يرفع الفاعل ، ورأي يرى أن أحوال الإعراب من عمل المتكلم إذ يقول ابن جني: ((انما قول النحويين عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظياً ومعنوياً لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّه اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح)) [٣٢].

ومن الواضح أنه يستند في رأيه هذا إلى رأي المعتزلة وينطلق من منطلقات فلسفية شاعت في عصره بين القائلين بحرية الإنسان وإرادته في أفعاله ، منهم يرى أن الإنسان مخيّرٌ ، والقائلين بمذهب الجبرية الذين يرون أن الإنسان مجبر على كل فعل وكان رأي ابن جني أن الإنسان موجدٌ أفعاله وأن له إرادة واختياراً في فعله ، لذلك يرد ابن مضاء القرطبي على رأي النحويين منطلقاً من الأفكار

الفلسفية ذاتها ، إذ يقول : ((اما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا الفاظها ولا معانيها ؛ لانها لا تفعل بإرادة ولا بطبع)) (٣٣).

وبعد أن يناقش الجواري هذه الآراء ويقف عندها يخلص للقول ان موضوع العامل يجب أن ((يطرح وينبذ هذه النظرة السطحية الآلية التي تحاول أن تجد لكل مرفوع رافعاً ، ولكل منصوب عامل نصب ، ولكل مخفوض عامل خفض ، وتلك القواعد العامة التي استنبطت على هذا الوجه فعقّدت القواعد وأكثرت فيها الشعب والفروع)) (٣٤).

ومرة أخرى نجد أن الجواري ينحاز للايات التوصيلية الافهامية وليس التعليل العقلي ؛ فهو يصرّح أنَّ المرفوعات والمنصوبات وردت هكذا ، وليس من الضروري معرفة من رفعها أو نصبها ، بل الاية القصوى أنها وردت هكذا ، أمّا التمحل في من قام بهذا الفعل ، فهو أمر أفسد النحو وشغله بالمكنطق والعقل لا بالمعاني والدلالات .

ويرفض الجواري قيام النحويين بالتفريق لموضوعات النحو ويعد ذلك جنايةً على النحو العربي فقد قصروا علم النحو على التغيير في أواخر الكلمات وجعلوا علم الصرف خاصاً بتصريف الفعل للمعاني التي يقبل الدلالة عليها ((ومثل هذا يكون في الأسماء بل هو أعجب وابعد عن الصواب . ذلك ان النحو انما يقتصر على درس أحوال أواخرها حين تتركب في الكلام ، أما تقديمها أو تأخيرها أو قصرها ، أو ما إلى ذلك من المعاني فهو خارج عن نطاق النحو داخل في نطاق علم من علوم البلاغة يسمى علم المعاني)) (٣٥)، ويرفض الجواري رفضاً قاطعاً ما درج عليه النحويون من تقسيم الموضوع النحوي على أبواب مختلفة فالفعل يدرس في باب المعرب والمبني ، وباب الفاعل ، وباب المفاعيل ، وباب الأسماء ((ويغفل النحو عن أمر بديهي لا سبيل إلى إغفاله ، ذلك أن الفعل وغيره من أقسام الكلم إنما تعرف على حقيقتها وتفهم حقيقة معناها بالتركيب إذا ضمَّ بعضها إلى بعض فتألف منها تركيب يؤدي معنى ويُعبّر عن فكرة . اما إدراك مفهومه وهو لفظ مفرد فلا يمكن أن يتهيأ إلا بعد إدراك معناه في تركيب الكلام ووظيفته في ذلك التركيب وعلاقته بالأجزاء الأخرى ، ولو أننا بحثنا عن أسباب هذا الانحراف في المنهج النحوي لاستناده إلى أسباب وعوامل بعضها تاريخي وبعضها فكري منهجي)) (٣٦).

كما ناقش باستفاضة مذهب الكوفيين في نصب خبر كان وأخواتها واسم ان واخواتها إذ ذهب علماء الكوفة إلى أنها منصوبة على الحال ، والأفعال الناقصة أفعالاً تامة ووافقهم على ذلك من المحدثين إبراهيم مصطفى الذي رأى أن اسم إن منصوب على التوهم ذلك أنهم لما وجدوا أن هذه

الحروف تتصل بضمائر النصب حين يكون اسمها ضميراً ، توهموا أن ما بعدها منصوب فدرجوا على نصبه وهو مستحق للرفع واستشهد لذلك بقراءة من قرأ ((أنّ هذان لساحران)) (٣٧).

كما أكد الجواري على أهمية دراسة الجملة بصورتها المتكاملة أو على وفق نظامها أو نظمها على حد قول الجرجاني ((ذلك أن معنى الكلام يرتبط بترتيب أجزائه ومواقعها من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف والفعل والوصل .. إذ لكل جزء مكانه من المعنى فينبغي أن يوضع بموضعه أو أن يدل دليل آخر على مكانه من المعنى وموقعه من الكلام)) (٣٨).

ويختتم كتاب نحو القرآن بتحديده أسس تيسير النحو الذي يجب أن يعمل الدارسون على وفقها قائلاً ((وأحسبُ أن تيسير هذا الأمر انما يكون بالتخفيف من قواعد الاعراب ... وبالعمل على دمج تلك القواعد الإعرابية بقواعد نظم الكلام وتركيبه ، وأساس هذا التخفيف وذلك الدمج هو ملاحظة الصفات العامة والخصائص الرئيسة في كل جزء مهم من أجزاء الكلام ، والغاء الأقسام والفروع التي تشتت ذهن الدارس بحيث لا تكون الأسماء المرفوعة مثلاً على ما هي عليه في كتب النحو من تفريع وتجزئة ، فلا يكون المسند إليه مبتدأ مرة وفاعلاً مرة ونائب فاعل واسماً لكان مرة أخرى ، ونحو ذلك من هذه التقاسيم التي لا تغني في ضبط قواعد الإعراب ولا تفيد في فهم طبيعة التركيب)) (٣٩) وقد عمل الدارسون المحدثون للنحو العربي بهذا الرأي فدرسوا المرفوعات مجتمعة والمنصوبات مجتمعة بهذا فقد نجح الجواري في نقل تجربته إلى واقع ملموس في دراسة النحو وتدريسه ، ويؤكد على وجوب ((أن تنصرف العناية إلى العلاقة المعنوية التي تقوم بين أجزاء الكلام ، فيعرف لكل جزء من تلك الأجزاء موقعه من المعنى وعلاقته بسائر الأجزاء الاخرى)) (٤٠)

وهكذا يتضح للدارس المنصف أن الجواري تنبه إلى وظيفة النحو الفهم والافهام ، وأنّ غايته إبلاغية وليست تحليلية ، أو تجزيئية ، أو محاولة معرفة تراكيبه ، فما هذه التراكيب إلا وسيلة غايتها ايصال رسالة واضحة من المرسل إلى المتلقي .

موقفه من الفعل :

تعد دراسة الجواري للفعل ونظامه وبنيته من أهم الدراسات التي تناولت الفعل العربي بالنقد والتحليل ، فهو من أوائل من دعوا إلى دراسة البنية الزمنية للجملة العربية والعلاقة بين أجزائها، داعياً إلى تقسيم الجملة على أساس الزمن إلى فعلية واسمية ، مؤكداً على العلاقة بين الإعراب والمعنى واختلاف وجوه الإعراب باختلاف أساليب الكلام ، و دعا إلى تصميم العلاقة بين الموضوعات على أساس حركة الاعراب ؛ ولذلك أفرد كتاباً لدراسة الفعل وكيف يتميز ، وعلاقته بتركيب الجملة وأثره فيها وتأثره بها .

ووجد ان معالجة النحويين للجملة الاسمية والفعلية كان قاصراً ولم يكن على الوجه الصحيح ، فقد ذهبوا في التمييز بين الجملتين الاسمية والفعلية إلى الاعتداد بما تبدأ به الجملة ، فالمبدوءة بالاسم جملة اسمية وان كان المسند فيها فعلاً والجملة الفعلية عندهم هي التي تبدأ بالفعل فحسب ... ((وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين نحو (قام زيد) و (زيد قام) من حيث طبيعة التركيب ؛ فالمسند فعل في الجملتين ، واذن فطبيعة الاسناد واحدة يقصد فيها إلى النص على معنى الزمن والفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند في الجملة الثانية للاهتمام به وتأكيد الحكم عليه ، اما الجملة الاولى فهي الجملة الفعلية على رسلها وعلى الوجه المألوف فيها)) [٤١].

ويرى أن الفعل المضارع يصلح للتعبير عن الأزمنة الثلاثة وسموه مضارعاً ؛ لأنه مضارع الاسم ويعتقد الجواري أنه يضارع الأفعال أيضاً ؛ لانه يصلح للازمنة كلها بإضافة أدوات إليه ؛ فـ(لم يحضر) تدل على الماضي و(سيحضر) تدل على المستقبل و(ليحضر) تدل على الأمر .

وللجواري رأي طريف في بناء الفعل المضارع فهو يشير إلى أن بناء الفعل الماضي والمضارع على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ((مرده إلى كراهة توالي الحركات وهذا يصدق أيضاً على الفعل المضارع ، فالتسكين إذن لسبب لفظي صوتي ، ولا علاقة له بالبناء ؛ لأن البناء إنما يكون لدواعٍ معنوية وهذه الدواعي في الفعل أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى ، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة ولا تدخله الأزمنة الطويلة)) [٤٢].

ويقف عند خلاف النحويين في فعل الأمر : أمعرب هو أم مبني ؟ فيذهب نحاة البصرة إلى انه مبني على الأصل ؛ لأن البناء عندهم أصل ... ويذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم وأن أصل (افعل) (لتفعل) ثم حذفت منه لام الأمر وبقي على جزمه [٤٣]، ويعلق الجواري على ذلك قائلاً: ((والواقع أن فعل الأمر أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب وأقربها إلى معنى الحرف وأحقها بالبناء ؛ لأنه يؤدي معنى والمعاني حقها تؤدى بالحروف وهو خال من معنى الزمن مجرد لمعنى الطلب ، فهو يشتمل على معنى الحدث مقترناً بالطلب ، ولا عبرة بقول النحاة أنه يدل على الاستقبال)) [٤٤].

ولعلّ مايجب ذكره هنا أن الجواري خصص كتاباً لنحو الفعل ؛ كون الفعل هو أساس البناء النحوي وأنَّ أبواب النحو العربي وتفرعاته كلها تستند على الفعل ؛ لأنَّه (حدث) وجات كل الأبواب مستندة عليه ومستمدة منه .

موقفه من نحو المعاني :

عنى الجواري عناية كبيرة بقضية نحو المعاني ودعا إلى العناية بالمعنى ، فهو يقول ((ثمة أمر آخر لابد من توكيده على كل حال ، ذلك هو توكيد العناية بالمعاني ، وأعني بها معاني النحو التي استقلت عند علماء العربية بعلم من علوم البلاغة ، حتى جعلت من النحو ما يصح أن يوصف بأنه هياكل لا تنصرف العناية بدراسة ما تشمل عليه من حياة وحركة ، حتى صار الإعراب وهو دليل المعاني يدرس بمعزل عن تلك المعاني فلا يوصل بها ولا يستعان به على ادراكها أو يستعان به على فهمه واستيعاب مسائله وقضاياه)) (٤٥).

وأشار الجواري إلى أن من أوائل من تحدث عن المعاني عبد القاهر الجرجاني الذي قال مقالته الشهيرة: ((إن النظم توخي معاني النحو)) (٤٦).

واستشهد برأي إبراهيم مصطفى أن الرفع على الاسناد وليس على العلاقات النحوية التي تحدث عن تقسيم الجملة إلى خبرية وانشائية مطلبية (٤٧)، ووقف عند رأي الصبّان الذي يرى ((أنه فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح ، بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية ... قبل الخطاب ...)) (٤٨)، فهو إذن يعقد الصلة بين ما يعتمده علماء المعاني في الخبر من وجود نسبة له في خارج الكلام ، فما يمكن أن يصل اليه علم المخاطب أو يوصله إليه المنشيء أو المتكلم، وما يكون في الإنشاء الذي لا يعرف إلّا إذا انشأه المتكلم .

ويتحدث عن أنواع الإنشاء الطلبي وغير الطلبي مستفيداً من آراء القزويني (٤٩).

ويخلص الجواري الى أن هناك حقيقة تستحق المزيد من التدبر والاهتمام تلك ما يعرف بعلوم البلاغة التي تحتاج إلى مزيد من العناية ، ومن امعان النظر في مسائلها واصولها وفروعها ،من حيث علاقتها بعلوم العربية وعلم النحو بصيغة خاصة (٥٠).

ويدعو إلى أن ينظر إلى علوم العربية نظرة تكاملية ((فلا تهمل ولا يصد عنها الدارسون والباحثون زهدا فيها أو جهلاً بها وانما ينبغي أن يصار إلى تجديد شبابها_كما يقال_ وابتعاث حيويتها والاهتمام بتوثيق الصلة بينها ليكون ذلك خير وسيلة لترقية الأفكار وجلاء الإفهام وبناء الحياة العقلية على أساس متين سليم)) (٥١) لقد أدرك الجواري بنظرته الثاقبة أن العربية لغة قديمة جديدة وأنَّ اساليبها قد اكتسبت أبعاداً معنوية واسعة ، وأن ادبها قد غربلته الاجيال حتى بل النضج (٥٢)

ولعلّ مما يحسب له تركيزه على نحو المعاني ؛ لإدراكه أن النحو ليس تراكيب جامدة وأقساماً، وهياكل ،وإنّما يسعى إلى غايات معنوية ، فهدف اللغة هو الايصال والابلاغ ، أمّا التراكيب فهي جسد روحه المعنى المطلوب فهمه .

من هنا يمكن القول أن الجواري عالم لغوي يشار إليه بالبنان ، نجح في أن يرسم لنفسه خطى واسعة في النحو العربي ، وجهوده لايكفيها البحث المختصر مثل هذا يتسم بالاختصار الذي اضطررنا اليه ؛ بسبب الأطر الأكاديمية.

خاتمة البحث ونتائجه

– يعدُّ الجواري من أكثر الساعين إلى التجديد والتيسير في النحو العربي من المعاصرين؛ إذ قدم العديد من الآراء الداعية إلى التخلص من الشاذ والغريب واعتماد المألوف والمتداول فعلاً .

– اعتماد الجواري المنهج الاستقرائي القائم على استخلاص القاعدة النحوية من النص ، وليس اعتماد الحجج العقلية والمنطقية.

– آمن الجواري بأن دراسة النحو القرآني هي المفتاح الرئيس لحل القضايا النحوية المستعصية.

– دعا الجواري إلى التخلص من الشواهد الشاذة التي اثقلت الدرس النحوي وقادته إلى التكلف.

– رأى الجواري أنَّ دراسة النحويين للحروف لاتتوافق مع اصول اللغة ، إذ توزعت الحروف بين مباحث نحوية متعددة.

– رأى الجواري أن الكثير من أبواب النحو يجب أن تحذف لدواعي التيسير ؛ لأنها لاتسد حاجة لغوية ولاتقضي منحىً فكرياً مثل باب التنازع في العمل.

– وقف الجواري طويلا عند الإعراب ، وناقش الدعوات الرامية إلى التخلي عنه مؤكداً أنّه أصل من اصول النحو العربي .

– رفض الجواري تفريق موضوعات النحو العربي وضم قسم منها إلى علم الصرف ورأى انهما علم واحد.

– لعلّ من أهم آراء الجواري دعوته إلى دراسة نظام الجملة المتكاملة وقد تجلى ذلك بوضوح في كتابه (نحو المعاني).

الهوامش

(١) يُنظر: المستدرك على تتمة الأعلام للزركلي: ٤٠ ، ومعجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م :١٧٥– ١٧٦ ، وأحمد عبد الستار الجواري سيرة عطره ، موقع مجلة (كاردينا) على شبكة المعلومات العالمية

(٢) يُنظر: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري واسهاماته في خدمة العربية ، أ.د ابراهيم خليل العلاف ، موقع مركز النور للدراسات شبكة المعلومات العالمية ، و ذيل الأعلام : ٢٩ .

(٣) يُنظر: مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج١ ، مج٣٩ ، لسنة ١٩٨٨ : ٣٠٨–٣١٠ .

(٤) نحو القرآن : ٦ .

(٥) نفسه : ٩ .
(٦) نفسه : ٢٥ – ٢٦ .
(٧) نفسه : ٢٩–٣٠ .
(٨) نفسه : ٣٦ .
(٩) نفسه : ٥٦ .
(١٠) نفسه : ٦١ .
(١١) نفسه : ٩١ .
(١٢) يُنظر: نفسه : ٩٥ .
(١٣) يُنظر: نفسه : ١٧ .
(١٤) هود : ١٢ .
(١٥)يُنظر : الكشاف : ٢ / ٣٢٤ .
(١٦) نحو القرآن : ٤٩ .
(١٧) نفسه : ٥٦ .
(١٨) النحل : ١٥ .
(١٩) الكشاف : ٣ / ١٣٧ .
(٢٠) يُنظر: نحو القرآن : ٦٢ .
(٢١) نفسه : ٦٧ .
(٢٢) نفسه : ٨٢ .
(٢٣) غافر : ١–٣ .
(٢٤) الكشاف : ٣ / ٣٥٩ .
(٢٥) نحو التيسير : ١١ .
(٢٦) ينظر : محاولات التيسير النحوي الحديثة ، د. حسن منديل العكيلي :١٢ ومابعدها ، وجهود علماء العربية في تيسير النحو ، صادق فوزي دباس : ٨٦ .
(٢٧) نحو التيسير : ١٥ .
(٢٨) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ١٧، ويُنظر: نحو التيسير: ١٦ .
(٢٩) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١ / ١٨، ونحو التيسير:١٦–١٧.
(٣٠) نحو التيسير : ٣٢ .
(٣١) يُنظر: من أسرار اللغة : ١٤٣ او ما بعدها .
(٣٢) الخصائص : ١ / ١١٥ .
(٣٣) الرد على النحاة : ٨٨ .
(٣٤) نحو التيسير : ٤٨ .
(٣٥) نفسه : ٥٥ .

(٣٦) نفسه : ٥٦ .
(٣٧) نفسه : ٨٢ .
(٣٨) نفسه : ١٣٣ .
(٣٩) نفسه : ١٣٨ .
(٤٠) نفسه : ١٣٩ .
(٤١) نحو الفعل : ٢١ .
(٤٢) نفسه : ٥٤ .
(٤٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣١٣ وما بعدها .
(٤٤) نحو الفعل : ٥٩ .
(٤٥) نفسه : ٨ .
(٤٦) دلائل الاعجاز : ١ / ٥١ .
(٤٧) يُنظر: إحياء النحو : ٥٣ وما بعدها .
(٤٨) حاشية الصبان : ١ / ٢٠٤ .
(٤٩) للتفصيل ينظر: الايضاح للقزويني : ٢٢٧ .
(٥٠) يُنظر: نحو المعاني : ١٧٢ .
(٥١) المصدر نفسه .
(٥٢) ينظر: المصدر نفسه .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(١) أحمد عبد الستار الجواري ، سيرة عطره : موقع مجلة كارديتا ، شبكة المعلومات العالمية.
(٢) إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٢ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
(٤) الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ، شرح وتعليق د. عبد المنعم خفاجي ، ط٣، ١٩٩٣م .
(٥) الجواري واسهاماته في خدمة العربية : د. إبراهيم خليل العلّاف ، شبكة النور للدراسات ، شبكة المعلومات العالمية .
(٦) جهود علماء العربية في تيسير النحو ، صادق فوزي دباس ، مجلة القادسية للاداب والعلوم (١-٢) المجلد السابع ٢٠٠٨م.
(٧) حاشية الصبان على شرح الاشموني : الصبّان ، دار إحياء التراث العربي ، د.ت .
(٨) الخصائص : ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢م .
(٩) دلائل الاعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. محمد رضوان الداية ، ود. فايز الداية ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٣ .

(١٠) ذيل الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعربين والمستشرقين : أحمد العلاونة ، دار المنارة–جدة ، ط١ ، ١٩٩٨م.

(١١) الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق د. شوقي ضيف ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٧م .

(١٢) شرح الأشموني : على ألفتية ابن مالك ، الأشموني ، دار احياء الكتب العربية ، د.ت .

(١٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري الخوارزمي ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٢ .

(١٤) محاولات التيسير النحوي الحديثة ، د. حسن منديل العكيلي، دار الكتب العلمية . ط١، . ٢٠١٢ م

(١٥) مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج١ ، مج٣٩ ، لسنة ١٩٨٨ .

(١٦) المستدرك على تتمة الأعلام للزركلي : محمد خير رمضان يوسف ، دار ابن حزم _ بيروت ، ط١ ،٢٠٠٢م

(١٧) معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م : كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية _ بيروت ، ط١ ،٢٠٠٢م .

(١٨) من أسرار اللغة : د. ابراهيم أنيس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١٩) نحو التيسير : أحمد عبد الستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦م .

(٢٠) نحو الفعل : أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م.

(٢١) نحو القرآن : احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤ .

(٢٢) نحو المعاني : أحمد عبد الستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦م .